

الديمقراطية التوافقية في إفريقيا - التحديات والأفاق-

Consensual democracy in Africa: challenges and prospects.

¹ كريمة مكاحلية² عبد الحميد قرفي¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، karima.mekhlia@enssp.dz² المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، a.guerfi54@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/10/12

تاريخ الاستلام: 2021/09/28

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على العوامل المواتية للديمقراطية التوافقية، لتحقيق نظاما يستوعب كل الاختلافات والانقسامات المتواجدة في المجتمعات التعددية، موفرة بذلك توازن بين مختلف القطاعات. وجاءت هذه الدراسة، لتسلط الضوء على النموذج التوافقي كمشروع عملي يحقق الاستقرار للدول الإفريقية.

والهدف من هذه الدراسة هو البحث عن كيفية استغلال الديمقراطية التوافقية في ابتكار نظام حكم يستوعب تلك الاختلافات، والانقسامات ويحقق حكم تشاركي بين الأقليات والأغلبية، دون إهدار حق أحد الفئتين، وعلى هذا الأساس قدمنا بهذه الدراسة لنبين فعالية آليات الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الإفريقية، ومدى فعاليتها عندما تكون هناك قيادات لها القدرة على التفاهم واستيعاب المجموعات التي تمثلها على الرغم من صعوبة تطبيقها في أنظمة تفضل ديمقراطية الأغلبية. كلمات مفتاحية: الديمقراطية التوافقية، المجتمعات التعددية، تقاسم السلطة، الائتلاف الموسع، التمثيل النسبي.

Abstract: This study seeks to focus on the factors leading to Consociational democracy, to achieve a system that adapts to all the differences and divisions that exist in pluralistic societies, providing a balance between the various sectors. This study came to shed light on the consensus model as a

practical project that achieves stability for African countries .The aim of this study is to research how to exploit Consociational democracy by creating a system of government that adapts to these differences and divisions and achieves the rule of participation between minorities and the majority, without wasting the right of one of the two groups, and in this regard we presented this study to show the effectiveness of consensual democracy mechanisms in African societies, And how effective it is when there are leaders who have the ability to understand and assimilate the groups they represent, although it is difficult to apply in regimes that favor majority democracy.

Key words: Consociational democracy, pluralistic societies, power-sharing, expanded coalition, proportional representation.

المؤلف المرسل: كريمة مكاحلية

1. مقدمة

تعتبر القارة الإفريقية، قارة المتناقضات والانقسامات حيث تتميز بالتعدد والتنوع في تركيبها الاجتماعية، مما جعلها ذات خصوصية فريدة تميزها عن باقي المجتمعات، وهذه الانقسامات والتركيبية الغير متجانسة اجتماعيا وعرقياً، واثنياً، جعلها أمام تحدي تحقيق الوحدة الوطنية في ظل كل هذه التناقضات والتباينات، والتي يمكن أن تؤدي إلى صراعات، وحروب أهلية تهدد بذلك بقاء الدولة ووجودها، وقد يؤدي إلى انشطارها إلى كيانات عرقية واثنية، ومحاوله تجنب هذا الاحتمال المأساوي على الواقع الإفريقي، طُرحت الديمقراطية التوافقية كنموذج سياسي عملي، يأخذ بمشاركة كل القطاعات المكونة للمجتمع وإعطاء فرصة للأقليات لمحاكمة تعنت الأغلبية.

كانت المجتمعات الغربية مهد الديمقراطية التوافقية، وكان وجودها واضح في الدول ذات الطابع التعددي، والتي لا تتوافق وباقي الديمقراطية وخصوصا الديمقراطية الأغلبية، فكان النموذج التوافقي السبيل الأنجع للمجتمعات المتباينة في ما بينها، حيث أثبتت الديمقراطية نجاحها في كل من بلجيكا وسويسرا والنمسا، وهذا ما شجع باقي الدول في العالم على انتهاجها كبديل عن ديمقراطية الأغلبية، والدول الإفريقية لم تكن في منى عن هذه الموجة، مثل دول جنوب إفريقيا، والبنين وكينيا وفي آسيا لبنان وماليزيا .

والهدف من هذه الدراسة هو البحث عن كيفية استغلال الديمقراطية التوافقية في ابتكار نظام حكم يستوعب تلك الاختلافات، والانقسامات ويحقق حكم تشاركي بين الأقليات والأغلبية، دون إهدار حق أحد الفئتين، وعلى هذا الأساس قدمنا هذه الدراسة لبنين فعالية آليات الديمقراطية التوافقية في المجتمعات الإفريقية، ومدى نجاحها عندما تكون قيادات لها القدرة على التفاهم واستيعاب المجموعات التي تمثلها على الرغم من صعوبة تطبيقها في أنظمة تفضل ديمقراطية الأغلبية.

➤ إشكالية الدراسة:

تحاول هذا الورقة الإجابة على المشكلة البحثية التالية:

كيف يمكن للديمقراطية التوافقية استيعاب الاختلافات في المجتمعات التعددية؟

➤ الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالديمقراطية التوافقية وما هي ظروف نشأتها كنظرية عملية؟

2. كيف تحقق أركان الديمقراطية التوافقية أهدافها في مجتمع تعددي؟

3. هل يمكن إرساء الديمقراطية التوافقية مع الخصوصية الإفريقية؟

➤ الفرضيات:

1. اعتماد آليات الديمقراطية التوافقية بطريقة صحيحة، تستطيع أن تحتوي الاختلافات والتنوع

المجتمعي وتضمن بروز نظام تشاركي فعال.

2. كلما كانت الدول قادرة على تطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية كلما حققت هذه الأخيرة

أهدافها.

➤ المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مفهوم الديمقراطية التوافقية وأركانها، وكذا

منهج دراسة حالة من خلال دراستنا لتجارب دولتا جنوب أفريقيا وبوتسوانا.

أ. خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة والأسئلة المتفرعة عنها وللتحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات

المستخدمة قمنا بتجزئة وتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، حيث تناولنا في المحور الأول مقارنة

مفاهيمية ونظرية للديمقراطية التوافقية، المحور الثاني فقد تعرضنا فيه لتحليل فعالية وناجعة آليات النموذج

التوافقي في إفريقيا من خلال أهم العوامل المؤاتية لهذه الديمقراطية وتطرقنا لأهم التحديات والأفاق التي

تواجه الديمقراطية التوافقية، بينما تطرقنا في المحور الثالث لبعض الدول التي اعتمدت على الديمقراطية

التوافقية كبديل عن ديمقراطية الأغلبية.

المحور الأول: الديمقراطية التوافقية – مقارنة مفاهيمية نظرية-

لقد أصبحت المجتمعات التعددية، تشكل هاجساً للقادة السياسيين وكذا للباحثين، وهذا مما

تحمله من تناقضات وانقسامات، قد تؤدي إلى ظهور صراعات تهدد الوحدة الوطنية، مما يحتم على هذه

الدول البحث عن نموذج يقوم باستيعاب تلك الاختلافات، ويحقق نوع من الاستقرار والتوافق البيئي داخل

القطاعات وذلك من خلال الديمقراطية التوافقية، وعليه سنقوم في هذا الموضوع بتسليط الضوء على هذا النموذج من الناحية النظرية لتتوافق ودراسنا.

2. الديمقراطية التوافقية- مقارنة مفاهيمية-

1.2 مفهوم ونشأة الديمقراطية التوافقية:

❖ نشأة الديمقراطية التوافقية: يعود مصطلح الديمقراطية التوافقية إلى كتابات الفيلسوف الألماني

يوهان التوسوس Johannes Althusius (1557-1638) الذي استخدم المصطلح اللاتيني Consociational، وظهرت نماذج التوافقية عملياً في نهاية القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين في بلدان أوروبية، بداية في هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا، أي تحديداً في بعض الدول المتعددة القوميات واللغات، لتحقيق الاستقرار في إطار سياسي لا يحصر نفسه في "ديمقراطية الأغلبية" التي قد تهمش فيها الأقليات الإثنية، بناء مفكرون و سياسيون منذ خمسينيات القرن الماضي وستينياته فكرة الديمقراطية التوافقية، ومن أبرزهم غيرهارد ليمبورغ Gerhard Lehmbruch و غابريل ألموند Gabriel A. Almond و آرنست ليبهارت Arend Lijphart. (عزمي، 2018، صفحة 8)

كما أن اهتمام العرب بالمصطلح يعود إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، في مؤتمر القمة العربية سنة 1982 لإيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها لبنان، ويمكن وصف اتفاق الطائف مع بعض التحفظات بأنه نوع من الديمقراطية التوافقية. (عياد، 2013، صفحة 270)

■ مفهوم الديمقراطية التوافقية

أ/التعريف اللغوي: الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy، مصطلح مكون من شقين، الديمقراطية مصطلح يوناني الأصل مركب من كلمتين يعنيان معاً "حكم الشعب"، والتوافقية تعريب للمفردة الإنجليزية Consociational. (عجيل، 2016، صفحة 463)

ولقد وردت في معجم اللغة العربية عدة مفردات تُشير كلها للمعنى نفسه، مثل "اتساق، تجانس، تكامل، مطابقة، توافق"، والتوافق من الاتفاق يعني جعل الأمر جمعاً بعد تفرقه، أو التقرب والتطابق قدر الإمكان أو الكفاية والتناسب، توافق القوم في الأمر ضد تحالفوا أي تساعدوا. (معلوف، 1996، صفحة 911)

ومنه ومن خلال المعنى اللغوي للديمقراطية والتوافقية نستخلص معنى جامعا لهما وهو حكم أغلبية الشعب مع تطابق وتجانس آراء هذه الأغلبية.

ب/ **التعريف الاصطلاحي:** لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين والمختصين، حول مفهوم محدد ودقيق للديمقراطية التوافقية، حيث برز الاختلاف على التسمية، فنجد أنها خضعت لتسميات عدة أبرزها ما يلي:

- أطلق ليهارت عليها تسمية الديمقراطية التوافقية في كتابه الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. (آرنت، 2006، صفحة 12)

- وتم وصفها بالديمقراطية النسبية من طرف ليمبورغ، حيث يقول أنها إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاء بين مختلف النخب بدلاً من التنافس، والأخذ برأي الأغلبية، كما وانه عالم الاجتماع بنغهام يورك سنايدر. Steine Jurg بالأئتلاف الرضائي. (عياد، 2013، صفحة 269)

وهناك من عرّفها على أنها "منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو والمتبادل من أجل إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى، عند اتخاذها قرارات تضر بمصالحها بغض النظر عن حجم الكتلة، وذلك مع افتراض وجود انقسام وصراع مجتمعي لا يمكن احتوائه الا عبر هذه الصيغة من الحكم". (بومية، 2018-2019، صفحة 4)

2.2 أركان الديمقراطية التوافقية:

حدد آرنت ليهارت في كتابه " الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، أربعة أركان أساسية تقوم عليها الديمقراطية التوافقية وهي: الائتلاف الواسع والفيتو المتبادل أو حكم "الأغلبية المتراضية"، والنسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والاستقلال القطاعي. (آرنت، 2006، صفحة 47)

● **الائتلاف الواسع أو حكومة ائتلافية:** وهو الميزة المهمة والركن الأساسي في الديمقراطية التوافقية، حيث يأخذ الحكم من خلال هذا الائتلاف عدة أشكال لحكومة الائتلاف موسعة في النظام البرلماني أو مجلس موسع أو مجموعة من الزعماء السياسيين، أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار أصحاب المناصب العليا في نظام رئاسي، ويكون هذا الائتلاف في الدول التعددية وهو خيار

مستقر يرتبط بالرغبة في الابتعاد عن النهج الإقصائي التي تسمى به أنظمة الأغلبية. (آرنت، 2006، صفحة 48)

أصبح الائتلاف إستراتيجية تتبعها بعض الدول في حالات الأزمات، حيث عمدت بريطانيا والسويد مثلاً، إلى تشكيل حكومات ائتلافية موسعة أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت فكرة الائتلاف هي الحل الذي طُبق في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أزمة ووترغيت واستقالة الرئيس نيكسون، فشكّلت حكومة من حزبين، حيث تم توزيع المناصب الحكومية بين الحزبين بالتساوي ويكون الرئيس في الفترة الانتقالية بعيد عن أي انتماء حزبي، حيث تقوم الأحزاب المعارضة في أوقات الأزمة بتناسي خلافاتها، والائتلاف لتشكيل حكومة واحدة وطنية. (عجيل، 2016، صفحة 466)

- **الفيديو المتبادل:** الفيديو ويقصد به حق النقض أو الاعتراض، وهو آلية توافقية مكتملة للآلية الائتلاف الواسع، حيث أن هذا الأخير لا يستطيع توفير الحماية المطلقة، إذ لا بد لائتلاف اتخاذ قرارات لا بد أن تمر بالأغلبية، وإذا كانت مشاركة الأقلية في الائتلاف تعطيها فرصة لتقدم أفكارها، إلا أنها تصطدم برفض الأغلبية، ومن هنا جاءت فكرة استكمال البناء التوافقي بثلاث ركائز أخرى يأتي الفيديو المتبادل أو فيتو الأقليات في مقدمتها وهو مرادف لفكرة الأكثرية المتراضية عند جون س. كلهون John C. Calhoun. (آرنت، 2006، صفحة 46) أن فكرة الفيديو المتبادل تثير تساؤلات ومناقشات واسعة، فنقاد الديمقراطية التوافقية يعتقدون أنها قد تحد من إمكانية قيام ديكتاتورية الأكثرية ولكنها تفسح بالمقابل المجال أمام قيام ديكتاتورية الأقلية التي تمارس دور المعطل لسير أعمال الدولة ومشاريعها كما هو موجود في لبنان وسويسرا. (شيخاوي، 2012-2013، الصفحات 54-55)

● **النسبية أو التناسب:** النسبية أو التناسب له وظيفتان مهمتان مكملتان هاتان لمبدأ الائتلاف الكبير أولاً، تعمل "كوسيلة لتخصيص التعيينات في الخدمة المدنية والموارد المالية الشحيحة في شكل إعانات حكومية بين مختلف الشرائح، وظيفة أخرى مهمة تتعلق بعملية صنع القرار نفسها حيث "تؤثر كل المجموعات على القرار بما يتناسب مع قوتها العددية، وهذا يعني أن جميع القطاعات

السياسية إلى جانب تمثيلها في أجهزة صنع القرار يجب أن تكون ممثلة بشكل متناسب. (Sayran, p. 8) ، وتنعكس النسبية في الديمقراطية التوافقية بحسب ليبهارت في مبدأين ولهما التوزيع العادل للوظائف في الإدارات العامة، وللموارد على مختلف القطاعات المشكلة للائتلاف الواسع، بصورة تنعكس أهميتها وحجمها الحقيقي داخل المجتمع التعددي، وثانيها إشراك كل الفئات (الأغلبية والأقليات) المؤتلفة في آليات ومواقع صنع القرار بصورة تناسب حجمها مما يضمن صنع القرارات عن طريق التوافق والإجماع. (الصلح، 2007، صفحة 5)

• **الاستقلال القطاعي (المجموعات الإثنية والفدرالية) :** ويقصد بهذا المبدأ، هو السماح للأقليات بحكم نفسها بنفسها، فيما يتعلق بالأمور التي لا تخص سواها من المجموعات في المنطقة، ومشاركتها في القرارات التي تتعلق بالمصلحة العامة. (توفيق، د س ن، صفحة 109)

ومنه فإن هذه الخاصية أو هذا المبدأ، مرتبط بمدى قدرة كل قطاع من القطاعات المجتمع التعددي على إدارة شؤونه الداخلية باستقلالية، سواء ما اتصل بنطاقه الجغرافي أو بتكوينه الثقافي أو الطائفي أو الإثني، فإن الاستقلالية الجزئية ستزيل القضايا الحساسة والمزعزعة للاستقرار من الساحة السياسية الأكبر، ما يقلل من احتمال تعرض مثل هذه القضايا للمنافسة العرقية، ومنه فإن هذا الحكم القطاعي يوفر ضماناً عادلاً لحقوق الأقليات بحيث لن تتقرر قضاياها المهمة لتقدير الأغلبية. (الصلح، 2007، صفحة 20)، فالديمقراطية التوافقية عبر هذه الخاصية لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها بل الاعتراف بها وتحويل القطاعات إلى عناصر بناء الديمقراطية المستقرة. (تركي، 2013، صفحة 145)

3.2 الديمقراطية التوافقية مقاربة نظرية :

بدأ ليبهارت في التنظير لمفهوم الديمقراطية التوافقية عام 1968، وذلك في كتابه "سياسات الاستيعاب" الذي درس الحالة الهولندية، حيث اعتمد في هذه الدراسة على متغيرين أولهما الانقسامات الاجتماعية والسياسية حول قضايا طبقية وقضايا الدين والدولة، وثانيهما طبيعة النخب السياسية، ومدى قدرتها على توفير الاستقرار الديمقراطي توصل ليبهارت بعد تقييم طبيعة تحليله أنه بإمكان تطبيق هذا النموذج التوافقي

في المجتمعات ذات الانقسامات الحادة، ولكن يشترط وجود قيادات لها القدرة على التفاهم واستيعاب المجموعات التي تمثلها ، وهنا يصبح عدم الاستقرار والفوضى نبوءة لن تتحقق "يمكن أن يكون التعاون الشامل على مستوى النخبة بديلاً من أجل الانتماءات الشاملة على مستوى الجماهير" (schendelen, 1985, p. 148)

كانت هذه المحصلة النواة الأساسية لنظرية الديمقراطية التوافقية، التي جرى التركيز فيها على دور النخب التي تمثل الجماعات، ومن دون تحديد دقيق لآلية التفاهم في ما بينها والعناصر الأساسية لتحقيقها وضمان استمرارها. (عزمي، 2018، صفحة 10)

قام ليبهارت بتقديم تصنيف آخر للأنظمة السياسية الديمقراطية في الدول الغربية منتقداً بذلك تصنيف غابريال ألموند. ، الذي صنف الأنظمة السياسية إلى أربع فئات وهي الانجلو أمريكية والقارية الأوروبية ، والتصنيف الثالث قبل صناعية أو الصناعية جزئياً خارج أوروبا وأمريكا والأنظمة التوتاليتارية. (A. Almond, 1956) وأعتمد هذا التصنيف معايير الثقافة السياسية وبنية الأدوار السياسية لمكونات النظام السياسي، حيث ربط ترتيب الدولة بموجب هذين المعيارين بالاستقرار السياسي. (schendelen, 1985, p. 207)

أعتبر ليبهارت تصنيف ألموند أنه ثري نظرياً، وجيد الصياغة إلا أنه يُعاب عليه تخطي الديمقراطيات الأوروبية الصغرى، ليصل إلى صياغة نموذجاً آخر من الأنظمة السياسية الديمقراطية، التي لم تكن في أجندة ألموند والتي عجزت عن تفسير هذه الحالات، التي نشأت في هولندا وسويسرا والنمسا، و التي كانت سبب في استقرارها واستمرارها على الرغم من انقسام مجتمعاتها وهذه الحالات الشاذة، أطلق عليها ليبهارت بـ "الديمقراطيات التوافقية" مضيفاً متغيراً ثالثاً متمثلاً بمدى تعاون النخب السياسية. (آرنت، 2006، الصفحات 30-33)

ومن أهم متطلبات التوافق في الحكومة الائتلافية، التي تكون لها القدرة على التوافق والاستقرار، يجب أن تتوفر الشروط التالية: (عزمي، 2018، صفحة 13)

- قدرة النخب استيعاب المصالح والمطالب المختلفة للجماعات الفرعية التي تمثلها.

- القدرة على تجاوز الانقسامات، والانضمام إلى جهود مشتركة مع قيادات الجماعات الفرعية المنافسة.
 - التزام النخب والمجموعات على إبقاء النظام القائم، وتماسكه واستقراره.
 - افتراض أن هذه النخب تدرك مخاطر الانقسام السياسي.
- وهذه النقاط ما هي إلا قضية متعلقة بواقعية النخب السياسية وانفتاحها، كما يمكن أن ندرجها تحت مسمى فئات النخب السياسية.

المحور الثاني : تحليل فعالية الديمقراطية التوافقية في إفريقيا

تعد الديمقراطية التوافقية نهج لإدارة الصراع في المجتمع المنقسم بطريقة ديمقراطية، مما يجعلها تسعى لتحليل العوامل المؤاتية لتأسيس وصيانة الديمقراطية التوافقية في إفريقيا، وهذا مهم لتقييم احتمالية نجاح التوافق في المجتمعات التعددية، كما أنه قياس فعالية النموذج التوافقي يأتي من احتمالية استيعاب التنوع والتعدد في هذه المجتمعات، وذلك مع مراعاة أهم التحديات التي تقابل الديمقراطية التوافقية وتؤدي إلى أي خذلان من خلال الأفاقها في هذه المجتمعات.

1.3 المجتمعات الإفريقية و الديمقراطية

تعاني المجتمعات الإفريقية من مشاكل سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات سكانها، وغياب التوافق والإجماع الموحد لها، على رغم آراء الباحثين الذين لا يولون أهمية لهذه الانقسامات والتنوع في المجتمعات، وتأثيرها على الاستقرار حيث يقول واكر كونو في كتابه nation-building or nation-destroying إلى "أن معظم المنظرين البارزين لبناء الأمة قد مالوا إلى التقليل من شأن المشاكل المتعلقة بالتنوع العرقي، إن لم يتجاهلوا هذه المشاكل أصلاً". (Connor, 2011, p. 319)

ومن جهة أخرى، هناك من يعالجون مسألة الانقسامات المجتمعية معالجة جادة. يرى لوسيان و. باي Loucian w. Pye في مقاله الشهير العملية السياسية الغير غربية، حيث عدد عدّة سمات لهذه المجتمعات، يذكر أن المجال السياسي لصيق بالمجال الاجتماعي، والعلاقات الشخصية قائلاً: "إن الإطار

الأساسي للسياسة غير الغربية هو الإطار الطائفي، ويتلون السلوك السياسي كله تلويحاً واضحاً باعتباريات ذات علاقة بالانتماء الطائفي". (Loucian, 1958)، هذه الانتماءات الطائفية هي ما يطلق عليها كليفورد غيرتز Clifford Gertz "الولاءات الأولية"، التي تعتمد على اللغة، الدين، العرق، المنطقة، هذه الولاءات جعلت من المجتمعات التعددية عاجزة عن الحفاظ على الحكم الديمقراطي، و الحفاظ على الاستقرار داخل الوحدة السياسية الواحدة.

يرى جون ستيروت ميل John Stuart Mill المتشائم لفرص الديمقراطية البرلمانية التمثيلية في هذه المجتمعات " المؤسسات الحرة تُقارب المحال في بلد متكون من قوميات مختلفة، إذ لا يمكن للرأي العام الموحد الضروري لعمل الحكم البرلماني أن يقود في صفوف أناس لا تربطهم رابطة من شعور الزمالة، ولا سيما إذا كان يقرأون وينطقون بلغات مختلفة". (آرنت، 2006، صفحة 36)

الديمقراطية في المجتمعات التعددية، ولا سيما الإفريقية تم ممارستها ليس رغبة في النظام نفسه، أو ما تفرضه الخصوصية الإفريقية بقدر ما هو انصياع لاشتراطات الدول المصدر لها، حيث أن الممارسة الديمقراطية لم تأخذ مسارا واحداً في إفريقيا، ولم تنصدر الممارسة السياسية كبديل لنظام الحكم المستبد، بل ظلت متسمة ببعض الإخفاقات التي يعود بعضها إلى عوامل داخلية كهشاشة الدول الوليدة والتعدد والتنوع المجتمعي في القارة. (Matolino, 2018, p. 208)

2.3 العوامل الملائمة للديمقراطية التوافقية في إفريقيا:

من المهم فحص العوامل الملائمة لتأسيس الديمقراطية التوافقية والحفاظ عليها وأهمية الديمقراطية التوافقية مع حالات معينة، على الرغم من أن هذه العوامل ليست ضرورية و ليست كافية في حد ذاتها لتفسير نجاح الديمقراطية التوافقية، فإن العوامل المفضلة لا تُشتق استنتاجياً بل استقرائياً بعد دراسة مقارنة لمختلف الأنظمة التوافقية على مر السنين

➤ **غياب فئات الأغلبية:** هو العامل الأول لسير الديمقراطية التوافقية بسلاسة، أي أنه لا ينبغي أن يكون هناك مجموعة لها أغلبية مهيمنة في المجتمع المعني وفقاً للتوافقية كنظرية، فإن وجود مجموعة الأغلبية عقبه في الإدارة السلسلة للحكومة التوافقية، كما يتضح في الديمقراطيات الإفريقية ذات

الأغلبية الساحقة، حيث أن الأغلبية في المجتمعات متعددة الأعراق تفضل نموذج الأغلبية بدلاً من نموذج تقاسم السلطة.

لقد أظهرت التجارب التوافقية في كل من قبرص عام 1963 و إيرلندا عام 1972، أنها غير فعالة بسبب وجود أغلبية كبيرة، كما كان الحال في كينيا مع المجموعة العرقية Kikuyu خلال فترة رئاسة Kenyottas، وأيضا المجموعة العرقية Kalengjine في فترة رئاسة Daniel Arap Moi (Kabanda, 2012, p. 3).

مما سبق نجد، أن الحجم غير متكافئ للمجموعات العرقية واللغوية والدينية في إفريقيا، ينتج عنه عقبات أمام الديمقراطية التوافقية، حيث تجود أغلبية مهيمنة من جهة وأقلية صغيرة، لذا فإن هذا العامل يُشير أيضا إلى التركيب العرقي واللغوي والديني لإفريقيا غير مواتٍ للتوافقية الفعالة، على الرغم وجود تجارب ناجحة في بوتسوانا في نظامها المكون من مجلسين، حيث يصعب على حزب واحد الحصول على الأغلبية في كلا من المجلسين.

➤ **عدد فئات الأقلية :** إن العدد المناسب من الفئات في المجتمعات التعددية، يساعد على المحافظة على فعالية الديمقراطية التوافقية، على اعتبار المجتمع التعددي المكون من فئات قليلة، لديه الفرصة لممارسة الديمقراطية التوافقية بنجاح من مجتمع له عدد أكبر نسبياً من الفئات، كما هو الحال في إفريقيا، هنا يأتي دور توازن القوى التعددي القطاعات المكونة لهذه المجتمعات، ونقصد بتوازن القوى المتعدد هو احتوائه على عنصرين منفصلين : توازن، أو شبه توازن القطاعات، و وجود ثلاثة قطاعات على الأقل، إن من شأن مجتمع ذي عدد قليل من القطاعات أن يشكل قاعدة مؤتية أكثر للديمقراطية التوافقية، من مجتمع متعدد القطاعات نسبياً، ومن مجتمع متفتت إلى عدد كبير من القطاعات، والسبب يعود إلى أن التعاون بين الجماعات يصبح أعسر مع تزايد عدد المشاركين في التفاوض. (شبحا، 2015)

ومن هنا يتبين لنا أن تطبيق نظرية الديمقراطية التوافقية يؤكد أن وجود ثلاث مكونات يوفر قاعدة مواتية للنجاح، في حين التكامل أصعب في وجود مكونات عديدة، بينما في وجود مكونين اثنين

تتأرجح التجربة بين هيمنة المكون الأقوى، أو التوازن الهش، لغياب عنصر ثالث يعمل علي تقريب وجهات النظر.

➤ **حجم التعداد السكاني**: قد عبرت الحالات الأصلية للديمقراطية التوافقية، وهي هولندا وسويسرا وبلجيكا والنمسا ذات أحجام سكانية صغيرة عن ضرورة توفر شرط حجم السكان، وهو شرط موات للديمقراطية التوافقية، هذا الحجم السكاني يعزز بشكل مباشر روح التعاون بين السكان ويزيد بشكل غير مباشر من فرص الديمقراطية التوافقية، من خلال تخفيف أعباء اتخاذ القرار مما يجعل حكم البلاد أسهل، حيث يمكن للقادة السياسيون معرفة بعضهم البعض شخصيا، على غرار غمبيا، وروندا و بورندي، أكثر من البلدان أكثر حجم مثل نيجيريا ، جنوب إفريقيا ومالي والجزائر ومصر. (ساعد، 2019، صفحة 1736)

أن حجم السكان في البلدان الصغيرة، يسهل بشكل مختلف عملية تقسيم السلطة، وتضمن النجاح للديمقراطية التوافقية في إفريقيا، حيث تجدر الإشارة إلى وجود بعض البرلمانات الإفريقية استحدثت غرف، تمثل المصالح الجهوية والمعارضة والمصالح الوطنية الأخرى، متناسبة التمثيل، يسمح للأقليات بالحصول على تمثيل أيضا كما يتضح من الهيكل التشريعي الجديد مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ الأعلى في كينيا مع البرلمانات الإقليمية والبرلمانات الوطنية أن كلاهما يساهم في تشكيل السياسة الوطنية. (Kabanda, 2012, p. 4)

ب. **التحديات الخارجية**: تشكل التهديدات الخارجية للدولة فرصة للتماسك، وبتالي فإن هذا التماسك يعزز آفاق الديمقراطية التوافقية الناجحة أو الطامحة للنجاح، لقد أظهرت تجارب الديمقراطية التوافقية في البلدان الأصلية، أن التهديدات الخارجية أثنا الحربين العالميتين، عززت الروابط بين الثقافات الفرعية على المستوى الجماهيري والعلاقات بين القادة، كما هو الحال في جنوب إفريقيا فإن الانقسام العرقي المتنوع مع غالبية Zulus متحدون ضد الذين مارسوا الفصل العنصري ، نجد أن الأفارقة توحدوا ودعموا المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) حتى الآن، لكن تبين أن هناك من يعارض التوافقية، الذي أنتج عنه انقسام الأقلية والأغلبية داخل الثقافات

الفرعية على الرغم من وجود هذه الانقسامات ، فقد ظهرت بعض الوحدات القومية للسود منذ عام 1994. (Kabanda, 2012, p. 4.5)

ج. **المساواة الاجتماعية والاقتصادية:** على الرغم من الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية داخل جميع مكونات المجتمع الأفريقي كما يتضح من التوزيع غير المتكافئ للموارد، والتنمية البشرية والتكنولوجية، حيث يمكن تمييز بعض القطاعات الفقيرة بسهولة عن تلك الأكثر ثراءً. لم تعد التفاوتات الإقليمية الأكبر في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا مواتية للحكم التوافقي في الدول المعنية، لكن التوظيف النسبي في القطاع العام والمساواة بين الوزراء في مجلس الوزراء، فعلى الرغم من التوزيع غير المتكافئ للموارد المختلفة، يمكن للدولة الأفريقية تحقيق ديمقراطية توافقية فعالة من خلال التمثيل المتكافئ ومشاركة الأغلبية والأقلية بالإضافة إلى الشرائح المختلفة من السكان كما يتضح في بوتسوانا. (Kabanda, 2012, p. 6)

د. **التركيز الجغرافي للقطاعات:** التركيز الجغرافي للقطاعات أمر حيوي لاستمرار الديمقراطية التوافقية، أن الحدود الواضحة بين شرائح المجتمع التعددي لها ميزة الحد من التبادل الاتصالات وبالتالي للحد من فرص اندلاع العداوات المحتملة الدائمة لتندلع إلى عدااء فعلي، ولكن كما يتضح في أوغندا مع نظام الحكم اللامركزي ونظام الحكومة الفيدرالية النيجيرية، حيث تتمتع الأقليات (الإقليمية) بقدر كبير من الاستقلال ويتم الوصول إلى درجة معينة من التوافقية، والتحدي المتبقي هو كيف يمكن جعلها أكثر فاعلية وتوفير المساواة وتطوير البنية التحتية للمناطق التي تم رفضها لعدة عقود منذ الاستقلال في شكلها الاجتماعي، الاقتصادي وصحي و أشكال أخرى موجهة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في أفريقيا. (ساعد، 2019، صفحة 1736)

3.3 معوقات وآفاق التحول الديمقراطي التوافقي في أفريقيا: أن العارف للخصوصية الأفريقية والمطلع على الانقسامات العرقية واللغوية، والدينية سوف يعتقد اعتقاد يقيني أنه لا مجال لتواجد تجارب ناجحة للديمقراطيات سواء ديمقراطية توافقية أو سواها، بل سوف يسود الاعتقاد القائل

باستمرارية الاستبداد، و دول الحزب الواحد، وكذا الحكم العسكري على المشهد السياسي الإفريقي، وهذا لإيمان معظم الساسة والباحثين بأن القارة تفتقر إلى الشروط الهيكلية الأساسية، نحو الديمقراطيات بكل أشكالها وخصوصا الديمقراطية التوافقية.

■ **تحديات الديمقراطية التوافقية في إفريقيا:** من بين التحديات التي تواجه التجربة الديمقراطية التوافقية هي مايلي (Matolino, 2018, p. 220):

- افتقار إفريقيا للرأسمالية المتقدمة، ولديها معدلات متدنية للإلمام بالقراءة والكتابة وليس لديها ثقافة مدنية لدعم الديمقراطية، والدولة والمجتمع المدني هما فاعلان أساسيان في الديمقراطية، لكنهما يتسمان بضعف في الوقت الحالي.

- بروز عقيدة الحكم الموروث الجديد، الذي يوصف بأنه السمة الأساسية للسياسة في إفريقيا، و تفشي النزعة الأبوية الجديدة المعادية للديمقراطية، لأن توزيع موارد الدولة يعتمد على العلاقات الشخصية للنخبة الحاكمة، وليس على مبادئ الصالح العام أو المواطنة الوطنية أو تكافؤ الفرص، كما أن الصلاحيات الشخصية للحاكم تتفوق على دور المؤسسات الرسمية وسيادة القانون من خلال حرمان أولئك الذين يشاركونهم في السلطة من أن يصبحوا عاجزين وأقل نفوذاً في شؤون البلاد.

- حتى في حالة حدوث انتقال كامل إلى الديمقراطية التوافقية، فإن استمرارها يمثل تحدياً أكثر صعوبة، حيث تميل الهوية السياسية في إفريقيا إلى التنظيم على طول الخطوط الإثنية-الإقليمية وغالباً ما تتنافس الأحزاب السياسية لتكون قادرة على تحقيق الفوائد لشبكات عملائها. إن إضفاء الطابع العرقي على السياسة، والذي غالباً ما يعززه السياسيون أنفسهم، يعزز التنافس للوصول إلى الموارد، بدلاً من التسوية المؤسسية التي تميز الديمقراطية التوافقية نظرياً.

■ **أفاق الديمقراطية التوافقية في إفريقيا:** على الرغم من التحديات التي كانت العقبة أمام الديمقراطية التوافقية، إلا أن هذه الإخفاقات والتحديات، أسست إلى وجود أفاق قد تكون الخطوة الأولى لترسيخ الديمقراطية التوافقية، رغم الخصوصية التي تتميز بها الدول الإفريقية، ومن أهم هذه الأفاق:

- يمكن أن تتحول الإخفاقات إلى بداية بروز حكم مرن، وأكثر استجابة لسؤال الانسجام والوطنية.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت الديمقراطية التوافقية الليبرالية طموحاً شعبياً مشتركاً على نطاق واسع، عبر قارة إفريقيا للحصول على حكومة فعالة، حيث تُمنح السلطة العليا للشعب ويمارسها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نظام تمثيلي، يتضمن عادة انتخابات حرة تجرى دورياً مع تحويل الخدمة العامة والتنمية الاجتماعية والحماية الثقافية للشعب الأفريقي.
- تجسيد الفكر التعاوني بين الأحزاب والقوى السياسية.
- إيجاد سُبل لمحاولة فض النزاعات الداخلية، من خلال تبني التوافقية كآلية لحل النزعات.
- إعطاء الفرصة للأقليات، لدفاع عن هوياتهم والدفاع عن مطالبهم.

المحور الثالث: تحليل تجارب الديمقراطية التوافقية في أفريقيا

1.4 الديمقراطية التوافقية في جنوب أفريقيا: يُعد مجتمع جنوب إفريقيا من المجتمعات التعددية المعقدة من حيث التركيبة، حيث ينقسم إلى قطاعات و مكوّنات اجتماعية، فالتمايز في هذا المجتمع يقوم على أسس العرق أو الإثنية أو الطبقات أو الدين؛ هي أهم خطوط الانفصال، وفي السياق المجتمعي لجنوب إفريقيا هناك اختلاف في المفهوم بين العرق والإثنية، حيث تقسم المجموعات العرقية إلى أربعة أصناف سكانية بحسب تصنيف نظام (الأبارتheid):

- (السود) ويُطلق عليهم الأفارقة: وهم السكان الأصليون والقبائل المنتمية تاريخياً إلى هذه المنطقة.
- الآسيويون: الذين ينحدرون من شعوب جنوب آسيا، وهم غالباً هنود وباكستانيون.
- البيض ذوو الأصول الأوروبية: ويصنفون بحسب اللون على أنهم أوروبيون.
- الملونون: وهم مختلطو النسب، نتجوا من تزاوج بعض الإفريقيين والأوروبيين الأوائل، وتزاوج بعض الآسيويين والأوروبيين.

كما أنّ هذا التمايز العرقي قد يحتوي في ثناياه على اختلافات أخرى، كالاختلافات الثقافية واللغوية الموجودة عند كلّ فئة، كما حاول السياسيون فيما بعد (الأبارتهيد) تغيير بعض من الواقع التركيبي للمجتمع، خصوصاً على مستوى الطبقات الاجتماعية.

عرفت جنوب إفريقيا نزاع طويل، ليستقرّ بها المقام في محاولات تجسيد نظام ديمقراطي، حيث أّها مرت بمراحل عديدة، انطلاقاً من التفاوض وصولاً إلى تشكيل دستور انتقالي، تجسدت نتائج الديمقراطية التوافقية هو تأسيس مرحلة انتقالية قادة إلى انتخابات برلمانية 1994، مما أفرز عنها حكم تشاركي قائم على مشاركة جميع الكتل السياسية في إدارة الحكم عن طريق ائتلافات موسعة، وهذا أول أركان النموذج التوافقي، والذي يقود بدوره إلى تقاسم السلطة، بمشاركة كل الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات، من خلال نظام التمثيل النسبي، بالإضافة إلى تقاسم السلطة بين المركز، وهي سلطة الحكومة المركزية المنبثقة عن الانتخابات البرلمانية، وبين الحكومة المحلية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية المحلية، وتختص هذه الحكومة بتسيير الشأن المحلي، وتنفيذ سياسات محلية لا تتعارض مع التشريعات المركزية. (شيخاوي، د س ن)

■ **المشاركة السياسية وتقاسم السلطة:** نظام تقاسم السلطة أحد مظاهر الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا، فالمفاوضات التي خاضتها الجمعية التأسيسية حول موضوع التقاسم تمّت بالرجوع إلى ثلاث نقاط، وهي: التسوية، وتبني حلول وسط في تقاسم السلطة، والتوافق والتحكم في كيفية التقاسم. على الرغم من إقرار صيغة الاقتراع العام وفق قاعدة- شخص واحد، صوت واحد- أكد دستور 1993م على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في البلاد بمستوياتها الثلاث، (المستوى الوطني، مستوى القطاعات، و المستوى المحلي)، حيث نصت المادة 1/88 من دستور 1993 على أنه:

- يتكون مجلس الوزراء من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس، وما لا يزيد عن 27 وزيراً يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور.

ونصت المادة 1/84 على أن الحزب الذي يحصل علي ثمانين مقعداً في الجمعية الوطنية أو أكثر من مقاعد البرلمان يحق له أن يعين نائباً للرئيس، وإذا لم يحز أي حزب أو حقق حزب واحد فقط العدد المطلوب من المقاعد فإنه يحق للحزب الذي يليه مباشرة أن يعين نائباً للرئيس من بين أعضاءه في البرلمان.

وتضمنت المادة 2/88 حق الحزب الذي يحصل على عشرين مقعداً (5%) من مقاعد الجمعية الوطنية أن يشارك - إذا رغب - في حكومة الوحدة الوطنية بجمعية وزارية أو أكثر حسب عدد المقاعد التي فاز بها. (عاشور، 2019)

تجدر الإشارة إلى أن فكرة تقاسم السلطة يجب أن تكون منظمة، وذات طابع ديناميكي تشمل كافة الفئات، وتحدد العلاقات بينهم وبين الحكومات المحلية، ولتتم هذه عملية يجب توفر حالة من الاستقرار والتوافق في الأهداف على المستويين المحلي والوطني، وهذا لاستبعاد فكرة الإقصاء المتداولة في الحكومات السابقة، وإصلاح الأوضاع المترتبة على سياسة الفصل العنصري عبر مجموعة من الاستراتيجيات، وهي: تحسين ظروف الحياة السياسية للسود، و التقليل من تدخل الدولة في الاقتصاد، و تداول السلطة في جميع المستويات، وبخاصة المحلية، لتوسيع المشاركة، وكذا هيكلية الصراع السياسي داخل المؤسسات السياسية، ودفعه باتجاه التنافس السياسي الديمقراطي السلمي. (Bolleyer, 2006)

■ **الحكم المحلي:** من أهم ما نتج عن الديمقراطية التوافقية، التي طبقتها دولة جنوب أفريقيا بعد تجربة مريعة مع الإقصاءات، يتجسد الحكم المحلي في المجلس الوطني للمحافظات، وهو المجلس الذي يقوم بتمثيل المحافظات لضمان أن تؤخذ في الاعتبار المصالح الإقليمية في مجال الحكومة الوطنية، ويفعل المجلس ذلك بشكل رئيس عن طريق المشاركة في العملية التشريعية، وتوفير منبر وطني لإجراء مناقشات عامة حول الأمور التي تؤثر في الأقاليم، فهو مؤسسة تربط بين جميع مجالات الحكومة، حيث يحاول هذا المجلس ضمان التعاون والشراكة في التسيير، بحيث يمنع المحافظات من التصرف في عزلة، وأن تكون في استعداد لتلبية حاجات سكان المحافظة ومصالحهم، وفي المقابل ضمان أن تراعي التشريعات والسياسة الوطنية احتياجات المحافظات. (شيخاوي، د س ن)

تعتبر هذه الخصائص من أهم مكونة الحكومة الموسعة، ومعبر عنها بالحكومة الوطنية، والائتلافات الموسعة التي تضمن التشاركية في صناعة القرار، والحكم المحلي أحد خصائص العبر عن الحكم التوافقي، مع بقاء حكومة الوحدة الوطنية الوجه الوحيد للائتلاف الموسع، حيث شاركت فيه معظم الأحزاب على أساس التسيير المشترك.

2.4 ديمقراطية توافقية لبوتسوانا بطابعها التقليدي :يعتبر مجتمع بوتسوانا من المجتمعات التعددية، إذ يتكون من مجموعات عرقية متميزة أهمها تسوانا، وكالانغا وبوشمن، ومن القبائل الأخرى بايي وبامبوكرشو وباهيريرو، وبكالغالغادي، تشمل المجموعات العرقية الأخرى في البلاد البيض والهنود وكلاهما مجموعات صغيرة ومتساوية في العدد تقريبا، هذا التنوع والتعدد العرقي، يحتم على القادة السياسيين اعتماد نموذج ديمقراطي، يضمن حق الأقليات في حماية مصالحهم، وحقهم في المشاركة في القرارات التي تضمن حمايتهم.(Mortan, 1989)

غالبًا ما يُشار إلى دولة بوتسوانا الواقعة في جنوب إفريقيا باعتبارها واحدة من الديمقراطيات الأولى في القارة، أنها أحد البلدان الأفريقية التي يتقاسم قادتها السلطة ويستمدون الشرعية من نظام سياسي يوازن بدقة بين فن الحكم الحديث المستورد من الغرب، والهياكل الاستبدادية التقليدية التي سبقت ظهور الاستعمار.

من بين بؤادر انتهاز الدولة النموذج التوفيقي، تبني إستراتيجية مناسبة لتقاسم السلطة والتي حظيت بدعم السكان الأصليين للبلاد، والتي جاءت من خلال التزاوج بين الأيديولوجيات الغربية مع النمط الاستبدادي التقليدي للحكم التي انتهجها أول رئيس لبوتسوانا، حيث جعل المجلس الوطني يتألف من مجلس النواب، والرؤساء، وهي هيئة استشارية مكونة من 15 عضوًا تتكون من رؤساء المجموعات العرقية الأساسية الثماني في البلاد ، وأربعة رؤساء فرعيين منتخبين وثلاثة ممثلين إضافيين يختارهم الرؤساء والرؤساء الفرعيين، هذا التقاسم المؤسسي للسلطة (أسلوب التوحيد) والاعتراف الرمزي إلى حد ما بأهمية السلطة التقليدية يكمله على المستوى المحلي نظام كجوتلا kgotla، أو مجلس القرية. (Kabanda, 2012, p. 9)

الخاتمة

يمكن القول أن الديمقراطية التوافقية هي نموذج سياسي عملي، كما يمكن اعتبارها إستراتيجية لإدارة الصراعات الناجمة عن التمايز في المجتمعات التعددية، وذلك من خلال التوافق والتعاون بين مختلف القطاعات المكون للمجتمع التعددي، وتعتبر الديمقراطية التوافقية نموذج يمكن أن يكون بديلا لديمقراطية الأغلبية التي تعتمد على الأكثرية في اتخاذ القرارات.

والديمقراطية التوافقية هي نموذج تم رسم ملامحه، من طرف عالم السياسة الهولندي أريت ليبهارت، حيث حدد ملامحه على النحو التالي:

- نظام سياسي يقوم على ائتلاف واسع يضم ممثلي كل المجموعات أو معظمها، بصورة حكومة ائتلافية، أو مجلس أعلى، أو هيئة استشارية تتميز بنفوذ قوي في مجال التوفيق في حالات الخلافات.
- فيتو متبادل لحماية مصالح الجماعات الصغيرة.
- نظام حصص أو "كوتا"، أو التمثيل النسبي، أو النسبية يضمن تمثيل مختلف الجماعات، بحيث لا تهيمن إحداها على الأخرى.

- الاستقلال القطاعي لكل جماعة في إدارة شؤونهم المحلية، مع مراعاة المصلحة الوطنية. حيث لا يمكن للديمقراطية التوافقية إرساء قواعدها دون توفر هذه الأركان الأربعة، وغياب أحدها سوف يؤدي إلى إخفاق العملية السياسية.

يمكن أن تكون الديمقراطية التوافقية حل مناسب لمشكلات المجتمعات التعددية الإفريقية، في حالة توفر الظروف والعوامل المواتية، كحجم السكان الذي له دور كبير في نجاح النموذج التوافقي، وكذا توازن القوى بين الجماعات، والولاءات الشاملة، وأيضا التهديد الخارجي الذي يعمل على توحيد الصف داخل تلك المجتمعات، ومن أهم العوامل التي تساعد على نجاح هذا النموذج هو قدرة القادة على فهم واستيعاب الانقسامات والاختلافات.

أظهرت التجارب في جنوب إفريقيا، أنه من الممكن أن تتحقق نبوءة الديمقراطية التوافقية في إرساء نظام يتسم بالاستقرار والتوافق الجماعي على الرغم من التباينات المجتمعية، فتجربة دولة جنوب إفريقيا تعد تجربة ناجحة إلى حد ما، حيث أفرزت الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا، مجموعة من التحولات على المستوى الهيكلي والسياسي، أنتجت مؤسسة للحكم المحلي، وذلك لتعزيز التمثيل وزيادة المشاركة السياسية، كما أفرزت على المستوى الوطني المجلس الوطني للمقاطعات، وهذه التغيرات ساهمت في تكرار نتائج الانتخابات في كل مرة، مما أبقى على القوى الكبرى كأول قوة في البلاد، وبقاء الأحزاب المعارضة في زاوية المعارضة.

أن التوافقية التي تضع في الاعتبار الأنظمة الإدارية التقليدية مع مزيج من الأنظمة الغربية للحكومة من شأنها أن تؤدي إلى ديمقراطيات توافقية رائعة كنهج نظري في جميع البلدان الأفريقية من خلال تجربة بوتسوانا، ولكن العائق الرئيسي أمام الممارسة الديمقراطية التوافقية الفعالة في بوتسوانا هو أن "حزبها السياسي المهيمن" ظل في السلطة منذ الاستقلال، مما جعل هناك أحزابًا.

التوصيات:

1. تجنب استنساخ تجارب توافقية بعينها، لأن ما يتوافق مع مجتمع قد لا يتوافق مع مجتمع أخرى رغم تقارب الظروف.
2. عدم استغلال الديمقراطية التوافقية من خلال تقديم ولاءات الفرعية على الولاء للدولة، وهذا يؤدي إلى الحد من القدرة على بناء مشروع وطني
3. يجب إن يتضمن كل دستور دولة تعتمد الديمقراطية التوافقية على آليات هذا النموذج لحل كل الخلافات.

قائمة المراجع باللغة العربية

المؤلفات

1. آرنت، لبهارت. (2006). الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعددة. تر. حسني زينة : منشورات

معهد الدراسات الاستراتيجية.

الأطروحات:

- شيخاوي، أحمد. (2012-2013). الديمقراطية التوافقية في دول جنوب افريقيا 1992-2004. كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة: جامعة الطاهر مولاي.
- بومية، عائشة. (2018-2019). الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي - دراسة حالة لبنان -. كلية الحقوق والعلوم السياسية، ادرار: جامعة أحمد درايه.

المقالات:

- عزمي، بشارة. (جانفي، 2018). في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا لإيرلندا و لبنان. سياسات عربية ، 30، الصفحات 1-17.
- بوقاعدة، توفيق. (د س ن). الديمقراطية التوافقية وأبعادها. مجلة دفاتر البحوث العلمية ، 8، الصفحات 102-118.
- عمير، حسن تركي. (2013). إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية. مجلة دياي ، 58، الصفحات 134-204.
- ساعد، رشيد. (04، 2019). الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 10 (01)، الصفحات 1730-1747.
- عبيد، عدنان عجيل. (2016). التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة). مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، الثالث، الصفحات 461-499.
- عياد، محمد سمير. (2013). الديمقراطية التوفيقية. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، 1، الصفحات 268-281.

المدخلات:

- شحاح، عصام. (2015). الديمقراطية التوافقية المفهوم والنشأة وإشكاليات التطبيق. نحو ديمقراطية توافقية في العالم العربي. بيروت.

قواميس المصطلحات:

- معلوف، لويس. (1996). المنجد في اللغة العربية والأدب والعلوم. بيروت: دار المشرق.

المواقع الإلكترونية:

- شيخاوي، أحمد. (د س ن). الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا ما بين النجاح وافخفاق. تاريخ الاسترداد 24 09 2021، من قراءات إفريقية:

<https://www.qiraatafrican.com/home/new>

- عاشور، محمد مهدي. (2019). تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا. تاريخ

الاسترداد 24 09 2021، من <https://arabprf.com/?p=1713>

التقارير:

- الصلح، رغيد. (2007). الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي اللبناني. بيروت: مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الدراسات:

- دستور ماليزيا (1957)

قائمة المراجع باللغات الأجنبية

Books

- Mortan, F. (1989). *Historical Dictionary of Botswana*. Landan
- Matolino, B. (2018). *Consensus as Democracy in Africa*. South Africa: NISC (Pty) Ltd.

Articles

- Bolleyer, N. (2006). Consociationalism and Intergovernmental Relations –Linking Internal and External Power-Sharing in the.

- Swiss Federal Polity. *Swiss Political Science Review* , 12 (3), pp. 1-34
- Bolleyer, N. (2006). Consociationalism and Intergovernmental Relations –Linking Internal and External Power-Sharing in the Swiss Federal Polity. *Swiss Political Science Review* , 12 (3), pp. 1-34.
- Kabanda, U. (2012). Consociational Democracy in Africa. *American Scientific Research Journal for Engineering, Technology, and Sciences* pp 1-14 , 2 (1), pp. 1-14
- schendelen, M. v. (1985). Consociational Democracy: The Views of Arend Lijphart and Collected Criticisms. *Political Science Review* , 14, pp. 143-183.
- Loucian, w. (1958). The Non-Western Political Process. *The Journal of Politics* , 20 (3), 468-486.

Internet Resources

- A. Almond, G. (1956). *Comparative Political Systems*. Consulté le 09 22, 2021, sur
<https://www.jstor.org/stable/2127255?>
- Connor, W. (2011, 07 18). *nation-building or nation-destroying*. Consulté le 09 23, 2021, sur World Politcs: :
<https://doi.org/10.2307/2009753>
- Sayran, E. (s.d.). *Consociational democracy as a tool for conflict resolution in plural societies Power-sharing in Turkey*. Consulté le 09 22, 2021, sur
<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=4448385&fileOId=4461676>